



## منشور ع 11 دد لسنة

// \*\*\*\*\* //

**الموضوع:** حول التحكم في آجال الرد في إطار القضايا المرفوعة من وزارة الصحة أو ضدها.

وبعد، فقد لوحظ أن بعض الهياكل التابعة لوزارة الصحة تسجل تأخيرا في الإجابة على مراسلات وحدة التشريع والنزاعات حول مدها بالإرشادات ذات العلاقة بالقضايا المرفوعة من الوزارة أو ضدها سواء كانت أمام القضاء الإداري أو أمام القضاء العدلي.

وحيث أن للأجال أهمية بالغة في إجراءات التقاضي وفي تحديد مآل القضايا ضرورة أن الإجراءات القضائية تقتضي أن التحقيق في القضايا يتواصل دون أن يتوقف على إجابة الطرف الذي لم يقدم ما طلب منه في الأجل المحدد له، وعليه يتعين مراعاة آجال الرد على مراسلات وحدة التشريع والنزاعات كالاتي:

- المراسلات المتعلقة بالمطالبة بوثائق ( نسخة من الملف الطبي، نسخة من ملف تاديب، شهادة في الأجر....): ثلاثة (03) أيام من تاريخ التوصل بالمراسلة.
- طلبات الإرشادات المتعلقة بالقضايا الإستعجالية وبقضايا توقيف التنفيذ: ترسل الأجوبة المتعلقة بها عن طريق الفاكس في أجل أقصاه ثلاثة أيام (03) من تاريخ التوصل بالمراسلة.
- المراسلات المتعلقة بالقضايا الجزائية وبالقضايا المرفوعة أمام محاكم النواحي: سبعة (07) أيام على أقصى تقدير.

- المراسلات المتعلقة بالقضايا المدنية المرفوعة أمام المحاكم الإبتدائية: عشرة (10) أيام على أقصى تقدير.
- طلب الإرشادات المتعلقة بقضايا تجاوز السلطة: عشرة (10) أيام على أقصى تقدير.
- المراسلات المتعلقة بطلب إرشادات حول تظلم إداري: سبعة (07) أيام على أقصى تقدير.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، فإني أولى عناية فائقة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

والسلام

وزير الصحة  
الدكتور عبد الحفيظ المكي

#### المرسل إليهم للإعلام والمتابعة والتنفيذ:

- أعضاء الديوان.
- المديرون العامون ومديرو الإدارة المركزية.
- المديرون الجهويون للصحة.
- المديرون العامون للمؤسسات العمومية للصحة ومديرو المستشفيات والمعاهد والمراكز المتخصصة التابعة لوزارة الصحة.
- المدير العام لمركز الإعلامية لوزارة الصحة.
- المدير العام لمركز الدراسات الفنية والصيانة البيوطبية والاستشفائية.
- المدير العام للوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات.
- المدير العام لديوان المياه المعدنية والإستشفاء بالمياه.
- الرؤساء المديرون العامون للصيدلية المركزية للبلاد التونسية والشركة التونسية للصناعات الصيدلية والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.